اي نصيب الصنم وقالوا انه فقير وان هلك مما للاوثان شيء اخذوا بدله من ماله ولم يفعلوا مثل ذلك
في ما هو لله وان زكى نصيب الاوثان فقط تركوه وان كان بالعكس اخذوه وانفقوا الله واعطوه الكسرى
وقالوا الاثر لانهما من نفقة كذا ذكره المحقق فعلى هذا وجه عدم الوصول الى الله انه لا يصل اليها من
هو مصروف ماله ولا يبعد ان يقال ان ما جعلوه لله لا يصل شيء منه الى الله لانهم يصرفونه الى ضعفائهم
الكفار ومساكين الكفار وهم ليسوا في مصارف مال الله ق وفي قوله بزعمهم تنبيه على ان ذلك
مما اخترعوه ولم يامرهم الله به في الواقع او لا في الواقع ولا في زعمهم وفيه توبيخ لهم
بجعلهم امر الدين مبنيا على رايهم ونحن نقول في قوله بزعمهم توبيخا لهم بانهم يعاملون
مع الله على خلاف ما يعتقدون انه يجب عليهم ويتوقفون فيما اعتقدوا وانه حقه تعالى على خلاف
ما اعتقدوا انه المعاملة وهذا غاية عدم المبالاة بعبادته تعالى ق حكمهم هذا او قوله حكمهم اشارة
الى ان ما مصدرية وهذا اشارة الى تقرير المخصوص وفيه انما يكون في تاويل المضاف الى الضمير كان
اليه وفاعل ساء يجب ان يكون معرفا باللام او مضافا اليه ق وهو ضعيف في التوضيح اي الفصل
بالمفعول ضعيف لا الفصل مطلقا اذ الفصل بالظرف وان خص بالشعر غير ضعيف وهو مع ضعفه
مختص بالشعر فغيبه تعريضا بتلك القراءة واشارة الى كمال ضعفها وهذا من عادة الكشاف لانكاره
تواتر القراءة السبعة وقد انكره المحقق وقال القراءات السبعة متواترة لا يجوز الطعن فيها
بل يجب ان يرد بها قوله لخالفه وجعل شاهدا على الوقوع ولا يبعد ان يقال نزل المضاف اليه منزلة
الفاعل فقدم عليه المفعول كما تقدم على الفاعل فالفصل بينهما بالمصدر وفاعله بالمفعول لا بالمضاف
والمضاف اليه وروي عن الحجاج برفعه وفي القرحة بالرفع العقيرة والزجاج الطعن والقلوص الناقة
الشابة وضمير زجها للنبي ق وللعاقبة ان كان من السدنة للظهور ان ليس ذلك غرض السدنة
وانما يترتب على تزيينهم ق والجار متعلق بقالوا لا بقوله افتراء لان المفعول المطلق لا يعمل والمحذوف
هو الى المحذوف صفة له اي للافتراء والتقدير افتراء واقعا عليه ق انه ولا وجه لقوله لخ ولقراءة
ابن عباس فان معناه خالصة وجيدة وهو الخارج من البطن حيا وهذا التقييد انما يحتاج اليه
اذ لم يكن خالصة بالنصب حالا من الضمير الصلة فانه في قراءة ابن عباس بمعنى جيده وهو الخارج
حيا ولهذا على ان قول المحقق ره ان جعل خالصة حالا من الصلة فلا معنى له عند الناصر الصادق
ليس بنتيجة الناصر الصادق ق وتانيث الخالصة للمعنى وكذا تانيث ميتة ويحتمل ان يكون تانيث
ميتة ويحتمل ان يكون تانيث تكون مع نصب ميتة لتانيث ميتة في قوله ولذكورنا في الخ فطرحه
ورواية الشوبي تعال المعالم بكسر رواية القمر مع انه منذ ق وهو مصدر كالعاقبة قال الكشاف بدل
عليه قراءة من قرأ بالنصب ولم يلتفت اليه مع احتمال كونها حالا من الصلة لا يدل على كونها مصدرا

وكيعل

فرقها

C96

وبحمل على قراءة النصب ان يكون الخبر الجملة ويكون للذكورنا متعلقا بعامل النصب وقد عرفت وجه
كون المراد بخالصة بالاضافة الى ضمير ما في بطون الحي والتذكير في فيه لان الميتة ما في بطونها او ما ذكر
ق اي جزاء وصفهم مصدر سيجزيهم بتقدير المضاف وفي هذه الجملة تهديد عظيم وتهويل وجعل
للعقلاء في مقام الوصف وتحذير عن ان يصفوا شيئا برايهم من غير سند ق لخفة عقلهم اشارة الى تغيير
سفها معنى واعرابا لكن لا يحسن عطف وجهلهم عليه لتغيير بغير علم لاهامه كونه مفعولا له سفها وقد
بقوله ويجوز نصبه على الحال والمصدر الا انه اعتمد على ظهور الحال ولم يخف ايهام الاحتمال ثم تقييد
الجهل بخصوص التغيير بمخافة الفقر ينبغي ان يقال وجهلهم بان دفع الشيء ليس بالقتل بل بان يتابعوا
دين الله ويتركوا الفساد في الارض وبان الله رازق اولادهم لا هم ق تعالى وحرموا ما رزقهم
الله فيه مزيد بيان سفههم حيث يقتلون بناتهم مخافة الفقر ويحرمون ما رزقهم الله ولا يخافون
الفقر في هذا التحريم ق تعالى قد ضلوا وما كانوا مهتدين اي ما كان من شانهم الاهتداء وما صاروا
مهتدين بارسال الرسل او ضلوا في القتل والتحريم وما كانوا مهتدين في امر جميع الامور فتامل ق
وقيل المعروشات ما غرسه الناس فعرشوه وهذا لا يقتضي اختصاص غير معروشات بما نبت في
البوادي والجبال لتناوله ما غرسه الناس ولم يعرشوه فالاولى ترك غير فعرشوه ويكون تناوله
معروشات لجميع ما غرسه الناس لان الغالب فيه المعروش فاطلق المعروش على الجميع ولا يبعد ان يراد بالمعروش
المعروش بالطبع كالاشجار التي ترتفع في نموه وبغير المعروشات ما تنبسط على وجه الارض كالكرم ونحوه
ذ/ النخل والزرع تخصيصا بعد التعميم ق والضمير للزرع والثاني مغيب عليه يعني بالثاني النخل لانه
يأتي المعطوفات ولا يخفى ان الجنات ايضا مغيب عليه كالاول والباقي مغيب عليه وكون الزرع معطوفا
على النخل مختلف فيه وعند البعض معطوف على جنات فالجمع مغيب على هذا التقدير ايضا
اولا وكون المعطوف في حكم المعطوف عليه ليس على اطلاقه كما تقرر في محله فلا يوجب اشتراكهما
في ما هو حال من مقدرة وان اتضح المعطوف عليه وعدم كون الاختلاف حين الانشاء لا يوجب
جعل الحال مقدرة وان اتضح كلمتهم بل يصح ان يكون اطلاق المختلف باعتبار ما يؤول فتامل قوله
على تقدير كل ذلك معناه على تنزيل الضمير منزلة اسم الاشارة في التعبير عن المتعدد عنده وقد مر
مثله مرارا ق ثمره الذي يؤكل في الابتداء والكيفية اقول وقت الادراك ق وان يدرك ثم ابيح
اشارة الى دفع انه لا فائدة في قوله اذا اثمر لانه لا يمكن الاكل قبل ان يثمر ووجه الدفع ان فائدته
دفع ما يتوهم ان الاكل مخصوص بوقت الادراك قال المحقق التفتازاني وجه التوهم انواع الثمر الى
فرده الكامل وهو من الثمر ما ادرك في ابتيه ولا يخفى ان مثل هذا السؤال يتوجه في قوله وانظروا الى
ثمره اذا اثمر ولا يتاتى هذا الجواب هنا قلت مثل هذا الجواب يتاتى وهو ان يقال الم ادا الامر بالنظر

Copyright © King Saud University